

محضر الاجتماع العادي للهيئة العامة

شركة بورصة عمان م.ع.م

عقدت الهيئة العامة لشركة بورصة عمان م.ع.م اجتماعها العادي عند الساعة الواحدة من ظهر يوم الخميس الموافق 2024/3/28 بالحضور الوجاهي ومن خلال الاتصال المرئي الإلكتروني عبر تطبيق (Microsoft Teams)، وذلك للنظر في الأمور المدرجة على جدول اجتماع الهيئة العامة العادي المرسل للمساهمين. وقد حضر الاجتماع كل من السادة:

1. سعادة السيد وليد يعقوب النجار/ نائب رئيس مجلس الإدارة
2. عطوفة الدكتور مروان المعاينة / ممثل شركة إدارة الاستثمارات الحكومية.
3. السيد عبدالرحيم الجابري / مندوب مراقب عام الشركات
4. السيد علي الشريدة/ مندوب هيئة الأوراق المالية
5. السيد ضياء المومني/ مندوب هيئة الأوراق المالية
6. سعادة الدكتور أشرف العدوان/ عضو مجلس الإدارة
7. سعادة السيد سامي شريم/ عضو مجلس الإدارة
8. سعادة الدكتور حسن ناصر/ عضو مجلس الإدارة
9. سعادة المهندس محمد الخطيب/ عضو مجلس الإدارة
10. عطوفة السيد مازن الوظائفني/ المدير التنفيذي
11. السيد بسام أبو عباس/ نائب المدير التنفيذي
12. المحامي الأستاذ رامي الحديدي/ المستشار القانوني الخارجي
13. السيد محمد الأزرق/ ممثل شركة طلال أبو غزالة مدقق الحسابات الخارجي
14. السيدة عبلة النجداوي/ مديرة الدائرة القانونية
15. السيدة سيما حطاب/ مديرة الدائرة المالية والإدارية
16. السيد هيثم الشناق/ رئيس قسم الشؤون القانونية – أمين سر مجلس الإدارة.

ترأس الاجتماع سعادة السيد وليد النجار نائب رئيس مجلس الإدارة حيث أعلن عن افتتاح الاجتماع مُرحباً بالدكتور مروان المعاينة ممثل شركة إدارة الاستثمارات الحكومية (المالكة 100% من أسهم شركة



عمان) وبالسيد عبد الرحيم الجابري مندوب مراقب عام الشركات، والسيد علي الشريدة ضياء المومني مندوبي هيئة الأوراق المالية، كما ورحب بالسادة أعضاء مجلس الإدارة كل باسمه، وبالأستاذ المحامي رامي الحديدي المستشار القانوني للشركة، والسيد محمد الأزرق ممثل شركة طلال أبو غزالة مدقق الحسابات الخارجي للشركة. شاكرًا لهم حضورهم الاجتماع.

أعلن سعادة نائب رئيس المجلس عن توافر النصاب القانوني، وصحة الإجراءات القانونية لعقد الاجتماع وفقاً لأحكام قانون الشركات. مؤكداً حضور الدكتور المعاينة ممثلاً عن شركة إدارة الاستثمارات الحكومية والتي تملك كامل رأسمال شركة بورصة عمان بنسبة حضور كلية بلغت 100% من مجموع اسهم الشركة البالغة 6,026,325 سهماً. وحضور أعضاء مجلس الإدارة، وممثل هيئة الأوراق المالية، ومدقق حسابات شركة طلال أبو غزالة.

حيث طلب مندوب مراقب عام الشركات من سعادة نائب رئيس المجلس الإفصاح عن ترأسه للاجتماع في ضوء وفاة رئيس مجلس الإدارة الدكتور كمال القضاة رحمه الله وشغور منصبه، وتعيين كاتب للاجتماع، والسير في المواضيع المدرجة على جدول الاجتماع حسب الأصول.

وقد أفصح سعادة السيد وليد النجار عن ترأسه الاجتماع نظراً لوفاة رئيس مجلس الإدارة وشغور منصبه، كما قرر تعيين السيد هيثم الشناق كاتباً لوقائع الاجتماع. ومن ثم شرع سعادة رئيس الاجتماع باستعراض المواضيع المدرجة على جدول الأعمال أمام الهيئة العامة وفقاً لما يلي:

أولاً: تلاوة وقائع الاجتماع العادي السابق للهيئة العامة.

طلب سعادة رئيس الاجتماع من الهيئة العامة المصادقة على محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السابق المنعقد بتاريخ 2023/3/30. وقد وافقت الهيئة العامة (بالاجماع) على محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السابق وتمت المصادقة عليه واعفت كاتب الاجتماع من تلاوة وقائع الاجتماع العادي السابق للهيئة العامة.



ثانياً: تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للعام 2023 للشركة والخطة المستقبلية.

طلب سعادة رئيس الاجتماع التصويت على التقرير السنوي لعام 2023 للشركة والخطة المستقبلية والمصادقة عليه. حيث وافقت الهيئة العامة (بالإجماع) على التقرير السنوي لعام 2023 للشركة والخطة المستقبلية وتمت المصادقة عليه.

ثالثاً: تقرير مدقي حسابات الشركة عن ميزانية الشركة وحساباتها الختامية الأخرى وأحوالها وأوضاعها المالية للعام 2023.

قام ممثل مدقق الحسابات الخارجي للشركة بتلاوة تقريره حول القوائم المالية للشركة كما هي في 31 كانون الأول 2023، حيث خلّص رأيه إلى أن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للشركة كما هي في 31 كانون الأول 2023، وأداءها المالي وتدفقاته للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

وقد استفسر عطوفة الدكتور مروان المعاينة عن أسباب ارتفاع مصاريف الرواتب والأجور، حيث أجابه عطوفة المدير التنفيذي للشركة بأن السبب في ذلك يعود إلى قيام الشركة بتعيين 12 موظفاً جديداً خلال العام الماضي، حيث أن الشركة لم تعين موظفين جُدد منذ فترة طويلة على الرغم من النقص الكبير في أعداد الموظفين في الشركة في ضوء خروج مجموعة منهم للعمل محلياً وخارجياً في الأسواق المالية للمنطقة. وكذلك ترقية عدد من موظفي البورصة إلى رتبة رئيس قسم حيث كان هذا هو السبب الرئيسي في ارتفاع مصاريف الرواتب والأجور، بالإضافة إلى الزيادة السنوية للموظفين، علماً بأن نظام الموظفين يتيح لمجلس الإدارة أن يوزّع زيادة سنوية بنسبة حدها الأقصى 10% من رواتب الموظفين، إلا أنه لم يوزّع العام الماضي سوى 3%.

كما استفسر عطوفة الدكتور مروان المعاينة عن آخر المستجدات حول تسجيل حصة الشركة في مبنى مؤسسات سوق رأس المال. حيث أفاد عطوفة المدير التنفيذي بأن الهيئة كان لديها رأي يفيد بعدم أحقية بورصة عمان بتسجيل حصتها في مبنى مؤسسات سوق رأس المال باسمها نظراً لأنها شركة مساهمة عامة. وقد بعث رئيس الهيئة مطالعة حول هذا الموضوع بموجب كتاب إلى دولة رئيس الوزراء حيث تم تحويل هذا الكتاب إلى ديوان التشريع والرأي والذي خلص إلى أحقية البورصة بتسجيل



من الأرض والمبنى القائم عليها نظراً لأنها شركة مملوكة بالكامل للحكومة فضلاً عن وجود قرار سابق من مجلس الوزراء بهذا الخصوص. وقد تم في ضوء ذلك تشكيل لجنة تضم في عضويتها ممثلين عن مؤسسات سوق رأس المال الثلاثة لغايات السير في إجراءات فرز قطعة الأرض والمبنى القائم عليها تمهيداً لتسجيل كل حصة باسم مالكيها. حيث أوكلت اللجنة لمكتب هندسي القيام بإنجاز متطلبات الفرز وما زالت المعاملة قيد الإنجاز حيث وصلت مؤخراً إلى الدفاع المدني وفقاً لما أفادت به هيئة الأوراق المالية.

كما استفسر عطوفة الدكتور مروان المعاينة عن النتائج التي توصلت إليها اللجنة التي شكلها معالي وزير المالية. حيث أشار عطوفة المدير التنفيذي إلى المعوقات التي تواجه الشركة والمتمثلة بعدم تخفيض أو إعفاء البورصة من دفع رسم الترخيص السنوي الذي فرضته هيئة الأوراق المالية على البورصة والبالغ مائتي ألف دينار سنوياً بموجب نظام رسوم وبدل الخدمات لهيئة الأوراق المالية لسنة 2019، وعدم إقرار نظام عوائد البورصة من قبل هيئة الأوراق المالية الأمر الذي حرم البورصة من زيادة إيراداتها المتمثلة ببديل الإدراج، فضلاً عن عدم تعديل حصة البورصة من عمليات التداول من خلال إنفاذ قرار مجلس المفوضين رقم 2019/280 تاريخ 2019/11/17، القاضي بزيادة حصة البورصة من عمليات التداول من 5 بال عشرة آلاف إلى 7 بال عشرة آلاف، علماً بأن البورصة تتحمل كافة النفقات التشغيلية لنظام التداول الإلكتروني.

أما فيما يتعلق باللجنة التي شكلها معالي وزير المالية، فقد أفاد عطوفة المدير التنفيذي إلى أن البورصة قامت بمخاطبة دولة رئيس الوزراء لطلب الموافقة على تنفيذ مجموعة من الإجراءات من قبل الجهات المعنية والتي تؤثر بشكل جوهري على سلامة عمل شركة بورصة عمان، حيث تم تحويل الموضوع إلى لجنة التنمية الاقتصادية وبدورها أحالت الموضوع إلى وزارة المالية لدراسته بالتنسيق مع كل من شركة إدارة الاستثمارات الحكومية ودائرة الموازنة العامة وهيئة الأوراق المالية، حيث قام معالي وزير المالية بتشكيل لجنة ضمت في عضويتها ممثلين عن الجهات المذكورة بما فيها بورصة عمان، وقد عقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات في مقر بورصة عمان وبحث خلالها متطلبات البورصة حسب الأصول. وقد توافقت اللجنة على مجموعة من التوصيات المتعلقة بمتطلبات البورصة بموجب محضر اجتماع موقع حسب الأصول تضمن الإجراءات اللازمة لتنفيذ كل منها مع بيان الأثر المالي لتطبيق تلك التوصيات وقدمته إلى معالي وزير المالية، حيث تم مناقشة هذا الموضوع ضمن أحد اجتماعات لجنة التنمية الاقتصادية، وقررت



Handwritten signatures and stamps.

إعادة الموضوع إلى وزير المالية لإعادة دراسة التوصيات الواردة في محضر اجتماع اللجنة المشكلة لدراسة متطلبات بورصة عمان ورفع تنسيبات واضحة ومحددة حيالها تمهيداً لعرضها على لجنة التنمية الاقتصادية واتخاذ القرار المناسب بهذا الشأن. وقد اعتذر معالي وزير المالية عن إجابة الطلب المتعلق بإعفاء بورصة عمان من رسم تجديد الترخيص السنوي المفروض عليها بموجب نظام رسوم الهيئة، وفي ضوء ذلك قامت الهيئة بمطالبة بورصة عمان بسداد مبلغ 922 ألف دينار والذي يمثل رصيد بدل تجديد رسوم الترخيص السنوي للأعوام 2020 – 2024.

كما أشار عطوفة المدير التنفيذي إلى اللقاء الذي جرى الأسبوع الماضي بين ممثلين عن مجلس إدارة الشركة وعطوفة رئيس هيئة الأوراق المالية لبحث القضايا المشار إليها أعلاه، حيث أبدى رئيس الهيئة استعداداً لمناقشتها والتوصل إلى الحلول المناسبة بشأنها. ومن جانبه أكد عطوفة الدكتور مروان المعايطه على أن شركة إدارة الاستثمارات الحكومية تواصلت مع رئيس هيئة الأوراق المالية الجديد وسيكون هناك لقاء يضم مؤسسات سوق رأس المال الثلاثة للتوصل إلى الحلول المناسبة بشأنها.

وقد استفسر سعادة رئيس الاجتماع من عطوفة الدكتور مروان المعايطه حول المكافآت السنوية لأعضاء مجلس إدارة الشركة، حيث أفاد المعايطه بأن هذه المكافآت من اختصاص وزارة المالية سواء للشركات المنضوية تحت مظلة شركة إدارة الاستثمارات الحكومية أم تلك التي تعود ملكيتها لوزارة المالية. علماً بأن وزارة المالية أنشئت صندوقاً لمكافآت أعضاء مجالس إدارات الشركات التي تساهم بها الحكومة وقد صرفت منه مكافآت للأعضاء للعام 2021. حيث أفادت مديرة الدائرة المالية بأنه منذ تحوّل البورصة إلى شركة في عام 2017 لم يُصرف لأعضاء مجلس الإدارة أي مكافآت سنوية، وأن دائرة الموازنة العامة لا ترصد مخصصاً مالياً لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة السنوية. حيث أفاد عطوفة الدكتور مروان المعايطه بأنه يجب على دائرة الموازنة رصد هذه المخصصات وتحويلها للصندوق المشار إليه أعلاه حتى يتم صرف المكافآت لأعضاء مجلس إدارة الشركة.

وأخيراً، طلب سعادة رئيس الاجتماع التصويت على تقرير مدقق الحسابات الخارجي عن ميزانية الشركة وحساباتها الختامية كما هي بتاريخ 2023/12/31، وقد وافقت الهيئة العامة (بالإجماع) على تقرير مدقق الحسابات الخارجي وتمت المصادقة عليه.



(Handwritten signatures and stamps)

رابعاً: الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر للعام 2023.

طلب سعادة رئيس الاجتماع التصويت على الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر للشركة كما هي بتاريخ 2023/12/31، وقد وافقت الهيئة العامة (بالإجماع) على الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر للشركة، وتمت المصادقة عليها.

خامساً: انتخاب مدقق الحسابات الخارجي للشركة وفقاً لأحكام النظام الأساسي للشركة وتحديد أتعابه أو تفويض مجلس الإدارة بتحديدھا.

طلب سعادة رئيس الاجتماع من الهيئة العامة انتخاب مدقق خارجي لحسابات شركة بورصة عمان. وقد انتخبت الهيئة العامة (بالإجماع) شركة طلال أبو غزالة وشركاه مدققاً خارجياً لشركة بورصة عمان، كما فوضت مجلس الإدارة بتحديد أتعابه حسب العرض المقدم من شركة طلال أبو غزالة وشركاه، وتمت المصادقة عليه.

سادساً: إبراء ذمة مجلس الإدارة عن السنة المالية للعام 2023 وفقاً لأحكام القانون

طلب سعادة رئيس الاجتماع التصويت على إبراء ذمة مجلس الإدارة عن السنة المالية للعام 2023، وقد وافقت الهيئة العامة (بالإجماع) على إبراء ذمة مجلس الإدارة عن السنة المالية للعام 2023 بحدود القانون وتمت المصادقة عليه.

في نهاية الاجتماع شكر سعادة السيد وليد النجار رئيس الاجتماع الحضور معلناً عن انتهاء الاجتماع.

انتهى،،،

ويصادق كاتب ورئيس الجلسة على صحة وقانونية الاجتماع وقراراته وعلى انعقاده بصورة قانونية.

وليد النجار
رئيس الاجتماع

عبد الرحيم الجابري
مندوب مراقب عام الشركات

هيثم الشناق
كاتب الاجتماع

